

## أثر اتجاهات السياسة السعرية الزراعية على إنتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية (حنطة، شعير، رز) في العراق للمدة (1985-2008)

عباس حمودي البطاح  
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق  
E-mail: abbas\_albattah@yahoo.com

### الخلاصة

تعد السياسة السعرية إحدى أهم السياسات التي تنفذها الدولة لزيادة وتحسين الإنتاج الزراعي من جهة وتوفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع بأسعار مشجعة للمنتجين ومناسبة للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض من جهة أخرى، وتساهم في توفير التراكم الرأسمالي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية، ويهدف البحث إلى التعرف على مدى تأثير متغيرات السياسات السعرية الزراعية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية في توسيع أو انكماش الناتج المحلي منها، من أجل الاسترشاد بقيمة المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها في رسم السياسة السعرية الزراعية الملائمة للزراعة العراقية، اختيار عدد من المحاصيل الزراعية التي تحظى بأسعارها بأهمية كبيرة كونها تعد من المحاصيل الإستراتيجية المهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلد، والتي تمثلت بالقمح والشعير والرز، واعتمدت الدراسة على مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في تحديد المتغيرات المؤثرة في نموذج الإنتاج الزراعي للمحاصيل المذكورة آنفاً، والتي شملت على عدد من المتغيرات المستقلة، وقد تم استخدام بيانات عن تلك المتغيرات لسلسلة زمنية أمدها أربعة وعشرون عاماً لأغراض التحليل، وللحصول على أفضل النتائج، تم تطبيق نموذج قياسي بعدة صيغ هي (الخطية واللوغارتمية المزدوجة وشبه اللوغارتمية)، واعتمد البحث في مجال توفير بياناته على العديد من المصادر.

الكلمات الدالة: السياسة السعرية، الإنتاج الزراعي، المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، القمح والشعير والرز.

تاريخ تسلم البحث: 2011/10/18 ، وقبوله: 2012/11/12.

### المقدمة

تمثل السياسة السعرية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية وتساهم في تقليل التقلبات التي تتعرض لها الأسعار والدخول الزراعية التي غالباً ما يعاني منها القطاع الزراعي، وهي وسيلة لإقامة نظام سعري سليم ضروري لعملية التنمية الاقتصادية. إن مسألة الحفاظ على دخول الفلاحين المنتجين في مستوى معين تتطلب الموازنة بين أسعار البيع للمنتجات الزراعية وأسعار الشراء لمستلزمات الإنتاج، كذلك فإن السياسة السعرية بالنسبة للمستهلك تتطلب الموازنة بين أسعار البيع للمستهلكين والمدخولات النقدية للمواطنين. ويعد مبدأ ثبات الأسعار من المرتكزات الرئيسية للسياسات السعرية، فهو يعكس من جانب الاستقرار الاقتصادي، ومن جانب آخر إحدى الأدوات المهمة لرفع المستوى المعاشي وضمان اضطراد تطور القوى الإنتاجية، إذ تقوم السياسة السعرية بالتأثير على الأسعار بما يحقق الهدف الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي المطلوب ويكون هذا التدخل من قبل الدولة عندما لا يحقق تحديد الأسعار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة وفق قانون العرض والطلب في السوق وان حرية التسعير تلحق ضرراً بالمواطن والاقتصاد الوطني.

تتلخص مشكلة البحث بأن السياسة السعرية العامة للسلع والبضائع تدرج دائماً ضمن السياسة العامة لاقتصاديات الدول المركزية التي تحاكي الاقتصاد الاشتراكي والرقابة المركزية من قبل الدولة على جميع مفاصل القطاع الاقتصادي، في المقابل إن عدم تحديد أسعار ثابتة تأتي دائماً ضمن ما يعرف بـ(اقتصاد السوق) وهو النظام المعمول به حالياً في العراق بالإضافة إلى تسعير المنتجات الزراعية الاستراتيجية ضمن جملة من المتغيرات التي حدثت في البلد بعد الاحتلال عام (2003)، لكن ما يلاحظ على تطبيقاتها هو افتقارها للكثير من ملامح اقتصاد السوق وهذا يعني وجود تغيرات كبيرة في التنفيذ مما يجعل الاقتصاد يتأرجح بين تطبيقين وسياستين مختلفتين وفي ذلك مردود سلبي مباشر على الاقتصاد الوطني، ومن هنا تأتي ضرورة تحديد طبيعة السياسة الاقتصادية المطلوبة والناجحة بما فيه وضع سياسة سعرية مناسبة لبعض المحاصيل الرئيسية المهمة وفرض رقابة أكثر على المنتجات المستوردة من الخارج لتفادي الأخطاء السابقة وانتشار الاقتصاد

البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

العراقي مما يعانيه من مشكلات كثيرة لا حصر لها ولا عدد. ومن هنا تتضح أهمية دراسة تأثير متغيرات السياسة السعرية الزراعية على إنتاج المحاصيل قيد الدراسة كون الأسعار تحتل موقعا مهما لدى متخذي القرارات الاقتصادية والسياسية على حد سواء والتي تستهدف مصلحة كل من المستهلكين والمنتجين، وعليه أصبحت ضرورة لدراسة أسعار المحاصيل الإستراتيجية (حنطة - شعير - رز) حيث إن ظاهرة عدم استقرار الأسعار يعطي مؤشرا سلبيا لطبيعة الاقتصاد الوطني في البلاد، فضلا عن متابعة حركتها وتشخيص حالة عدم الاستقرار ومحاولات الاحتكار لدى البعض لإضعاف الاقتصاد الوطني وزيادة تأثيره بالأزمات الاقتصادية التي تخلق الأثر والضرر بسير عملية النمو الاقتصادي عموما.

من أهم البحوث والدراسات حول موضوع الدراسة بحث قدم من قبل الباحث (إبراهيم موسى الورد) في عام (1994) كان بعنوان "قياس فاعلية سياسة تحديد أسعار بعض المحاصيل الزراعية للمدة (1970-1991)"، توصل فيه إلى أن استجابة المساحة المزروعة للسعر وباستعمال الصيغ القياسية كانت ايجابية لجميع المحاصيل التي اعتمدها الدراسة على الرغم من التأخير الزمني للاستجابة السعرية من محصول لآخر، إذ بلغت أكثر من (3.3) سنة بالنسبة للسلب، (1.2) سنة بالنسبة للقمح، (1.7) سنة بالنسبة للشعير، (2.5) سنة بالنسبة للذرة الصفراء. وفي عام (1995) أجرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول "السياسة السعرية في البلدان العربية والآثار المترتبة على الدعم الحكومي للأسعار"، حيث أكدت نتائج الدراسة الاستجابة الإيجابية للنتائج الزراعي تجاه الزيادات في أسعار المحاصيل الزراعية، فضلا عن أهمية الدعم الحكومي لأسعار مستلزمات الإنتاج للمنتجين الزراعيين بكونها تشجع المزارعين على إجراء التحسينات واستخدام التكنولوجيا، والتي من شأنها أن تزيد من غلة وحدة الأرض الزراعية ومن ثم تحقيق نمو في الناتج الزراعي الذي تهدف إليه معظم الدول، ويعد هذا البحث واحدا من سلسلة بحوث مشار إليها لإثبات آثار عدد من السياسات الاقتصادية على معدلات النمو في الاقتصادات الزراعية. وفي عام (2003) قامت الباحثة (رجاء طعمة الواسطي)، بدراسة حول "تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب الأساسية في العراق للمدة (1970-2000)"، وأوضحت فيها بأن السياسة السعرية هي الوسيلة لإقامة نظام سعري صحيح، وهي إحدى السياسات الاقتصادية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، لأنها تمثل كافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير في هيكل الأسعار ومكوناته بما فيه هيكل التكاليف والرسوم والضرائب غير المباشرة والإعانات المالية التي من شأنها أن تؤثر في مستوى السعر، ومن ثم في قوى السوق التلقائية، وإن لسياسة الأسعار الزراعية أهمية وعلاقة وثيقة بطرائق استخدام الموارد المتاحة وتطوير الإنتاج والتأثير المباشر في مدخولات المنتجين. وقامت الباحثة (لورا باسم بشير الساعور) في عام (2005)، "بدراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في تقلبات أسعار محصول القمح في السوق العالمية للمدة (1970-2002)"، وأوضحت فيها أن أسعار القمح العالمي تباينت خلال مدة الدراسة بين (1,62-201,1) دولار للطن وقد قدر معامل الاستقرار النسبي للأسعار العالمية بنحو (23%) وتتسم هذه النسبة بدرجة مقبولة من الاستقرار في أسواق تصدير القمح وترجع مسببات الانخفاض النسبي لهذا المعامل في جزء منه إلى ارتفاع الاستقرار النسبي في إنتاج القمح في الدول الرئيسية المنتجة له. ووجد أيضا بأن كل من أسعار الشعير وأسعار الذرة بأنها متباينة هي الأخرى خلال مدة الدراسة، وقد كان أقصى مستوى سعري قد حققته هذه المحاصيل في النصف الثاني من هذا القرن عام (1981)، حيث بلغت أسعار الشعير والذرة (180,7) و(153,4) دولارا للطن على التوالي.

### مواد البحث وطرائقه

اعتمد البحث على الربط بين اتجاهين للتحليل (التحليل النظري) والذي يستند إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية والتطورات ذات الصلة بالموضوع، وعلى (التحليل الكمي) حيث تم بناء نموذج الإنتاج الزراعي للمحاصيل قيد البحث، وتشخيص المتغيرات الاقتصادية السعرية المؤثرة في إنتاجها الزراعي والتي تقترحها النظرية الاقتصادية، ثم وضع هذه المتغيرات في صيغ كمية لكي يمكن قياسها، بعدها تقدير الأنموذج باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ووفق برنامج (Minitab Version 14.1)، وبالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية أمدها أربعة وعشرون عاما للمدة (1985-2008) ومن مصادر متعددة.

مما تقدم ومن أجل إثبات فرضية البحث التي نصت على "إن السياسات السعرية الزراعية للمحاصيل الزراعية تتأثر كثيرا بمتغيرات (عوامل) عديدة بمجموعها تؤثر على الإنتاج الزراعي في العراق بشكل عام وعلى إنتاج تلك المحاصيل الإستراتيجية قيد الدراسة وخلال المدة (1985-2008)"، استخدمت بيانات السلاسل الزمنية للمحاصيل قيد الدرس بعد تحويلها من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة لاستبعاد الآثار التضخمية

التي يمكن أن تنعكس في القيم الجارية، ولأغراض التقدير والتحليل فقد تم استخدام نموذج قياسي بعدة صيغ هي (الخطية، اللوغارتمية المزدوجة، وشبه اللوغارتمية) ولمختلف حالات الانحدار الخطي المتعدد والمعتمدة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية. (السيفو، 1988)، وابتداءً من مرحلة وصف النموذج الذي يمثل بداية العمل القياسي الذي يحدد المشكلة المطلوب دراستها، (محبوب، 1982)، والعوامل المؤثرة فيها أو المساعدة في تفسيرها ويعتمد منطق النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الداخلة في بناء النموذج القياسي والتوقعات المسبقة حول إشارة وحجوم المعلمات المقدره التي تعد بمثابة اختبار نظري يعتمد عليه في تقييم نتائج التقدير. (Chiang، 1984).

وفي موضوع دراستنا المتعلق بتحديد اثر السياسات السعرية الزراعية على الإنتاج الزراعي في العراق فان اغلب الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران إلى أن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في النموذج المعتمد في تقدير الظاهرة موضوعه البحث، وكما يأتي:-

**أولاً: المتغير المعتمد:** لقد تم الاعتماد على متغير الإنتاج الزراعي (طن) للمحاصيل قيد الدرس (حنطة - شعير- رز).

**ثانياً: المتغيرات المستقلة:** لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية المؤثرة في الناتج (الإنتاج) الزراعي (المتغير المعتمد)، وكما يأتي /

- 1- المساحة المزروعة X1 (هكتار)
- 2- سياسية الدعم (معامل الحماية الاسمي) X2
- 3- التقنية الميكانيكية X3 (ألف حضان)
- 4- التقنية الكيميائية X4 (ألف طن)
- 5- حجم القروض الزراعية X5 (مليون دولار)
- 6- العجز في الميزان التجاري الزراعي X6 (مليون دولار)
- 7- السعر المحلي للسنة السابقة X7 (دولار)
- 8- السعر العالم X8 (دولار)

وتلي مرحلة توصيف النموذج إعداد شكله الرياضي أي التعبير عن المتغيرات الاقتصادية المذكورة آنفاً بصيغة رياضية، وكما يأتي:

$$Y = f(X1, X2, X3, X4, X5, X6, X7, X8)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة نموذج قياسي يأخذ الصورة الآتية:

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + B_8X_8 + u_i$$

### النتائج والمناقشة

تم توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الإنتاج الزراعي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق وخلال مدة البحث وكما في الجدول (1). تشير نتائج الجدول الآتي إلى معنوية متغير المساحة المزروعة (X1) لمحصولي القمح والرز والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار إن زيادة المساحة المزروعة تساهم وبشكل كبير في زيادة الإنتاج الزراعي من هذين المحصولين، حيث أن الحكومة العراقية قامت بتشجيع المزارعين عن طريق منحهم القروض الزراعية وكذلك دعمهم بالمستلزمات الزراعية المختلفة وخاصة في فترة الحصار الاقتصادي الظالم فترة التسعينات من أجل تلبية الطلب المحلي على هذين المحصولين الاستراتيجيين وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بينما لم تظهر معنوية هذا المتغير في محصول الشعير، بسبب كون محصول الشعير من المحاصيل العلفية الضرورية التي توفر للثروة الحيوانية والتي تدهورت وبشكل واسع في العراق وهذا أدى إلى تقليص المساحات المزروعة من هذا المحصول. وتشير النتائج أيضاً إلى معنوية متغير سياسة الدعم (معامل الحماية الاسمي) (X2) لمحصولي القمح والشعير والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية بسبب كون سياسة الدعم (معامل

الحماية الاسمي) تدل على ان الحماية كانت موجبة للمنتج طيلة مدة الدراسة وهذا مشجع على زيادة الإنتاج الزراعي من هذين المحصولين وتحسن نوعيته، بينما لم تظهر معنوية هذا المتغير في محصول الرز، بسبب انخفاض الدعم المقدم من قبل الحكومة لهذا المحصول مقارنة بمحصولي القمح والشعير وخاصة في السنوات (93، 94، 97، 98، 99، 2000) من مدة الدراسة.

الجدول (1): نتائج التحليل الكمي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق للمدة (1985-2008).

Table (1): Results of the quantitative analysis of strategic cereal crops in Iraq for period (1985-2008).

المحاصيل Crops	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
Wheat القمح $R^2=83.4\%$ $R^2=74.6\%$ F=9.45 D.W=1.82	Bi	1.24	670963	453	1391	341	5101	-6013	-3160
	t*	(2.75)	(2.52)	(1.81)	(2.56)	(0.19)	(1.65)	(-2.11)	(-0.77)
Barley الشعير $R^2=72.2\%$ $R^2=57.4\%$ F=4.87 D.W=1.93	Bi	-0.194	396851	-1083	1603	-1439	-9926	186	711
	t*	(-0.67)	(1.76)	(-3.22)	(3.05)	(-1.51)	(-3.39)	(0.07)	(0.19)
Rice الرز $R^2=85\%$ $R^2=77\%$ F=10.64 D.W=2.52	Bi	1.43	119040	141	-173	305	332	60	462
	t*	(5.42)	(1.11)	(4.37)	(-2.24)	(1.99)	(0.77)	(0.18)	(1.28)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لمحاصيل الحبوب الإستراتيجية في العراق.

وظهرت معنوية متغير التقنية الميكانيكية (X3) لمحصولي القمح والرز والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وذلك بسبب اثر الدعم الحكومي لأسعار المكاين والآلات الحديثة الذي أدى إلى زيادة إنتاجية العمل في وحدة المساحة وتنفيذ الخطط الزراعية المطلوبة في الأوقات المناسبة وبكفاءة عالية، فضلاً عن تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية الأمر الذي يعكس أثره في زيادة الكميات المنتجة من محصولي القمح والرز (عاصم وآخرون، 2004)، وكذلك ظهرت معنوية هذا المتغير في محصول الشعير ولكن بإشارة سالبة لمعلمة هذا المتغير والتي لا تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي تؤكد بان استخدام التقنية الميكانيكية له تأثير ايجابي على زيادة الإنتاج الزراعي من هذا المحصول، والسبب في ذلك هو أن المساحات المزروعة من هذا المحصول قد تدهورت للأسباب التي تم ذكرها سابقاً وهذا لا يتناسب واستخدام التقنية الميكانيكية بشكل فعال ومجزى من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن أن المعلومات الفنية بهذه التقنية الحديثة ضعيف، وكذلك عدم توفر الأدوات الاحتياطية للتصليح وعدم الاستخدام الأمثل لهذه التقنية (الطحان، 1991). وأظهرت النتائج معنوية متغير التقنية الكيميائية (X4) لمحصول القمح والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وهذا بسبب الدور الايجابي الذي تلعبه (التقنية الكيميائية) التي تشمل الأسمدة والمبيدات الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي من خلال الدعم الذي تقدمه الحكومة لمدخلات الإنتاج الزراعي والمنح المالية المقدمة للمزارعين والإعانات التشجيعية للمصدرين لما لذلك من دور كبير في زيادة كمية الناتج الزراعي، وكذلك بالنسبة لمحصول الشعير إذ تؤدي التقنية الكيميائية دوراً بارزاً في زيادة الإنتاج الزراعي وهي بذلك جزء لا يتجزأ من أي برنامج يستهدف زيادة غلة إنتاج المحصول قيد الدرس، وفي العراق استخدمت الأسمدة والمبيدات في الأراضي المزروعة بمحصول الشعير منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي الأمر الذي عكس أثره في زيادة الكميات المنتجة من محصول الشعير في العراق (عبد القادر، حسين، 2002)، أما بالنسبة

لمحصول الرز فقد ظهرت معنوية هذا المتغير ولكن بإشارة سالبة لمعلمة هذا المتغير والتي لا تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وهذا بسبب عدم ملائمة كميات الأسمدة والمبيدات (التقنية الكيميائية) المستعملة في زراعة هذا المحصول مع حجم الرقعة المحصولية، ويعزى ذلك للعديد من الأسباب من أهمها عدم المعرفة التامة باستعمال تلك الأسمدة والمبيدات بالكميات التي تتلائم مع تلك الأصناف المزروعة من هذا المحصول وعدم توافرها في مواعيد استعمالها المناسبة (النجفي، 1987). ولم تظهر النتائج معنوية متغير حجم القروض الزراعية (X5) لمحصولي القمح والشعير، ويعود السبب في ذلك إلى استخدام المزارعين مبالغ القروض في مجالات غير زراعية الأمر الذي أخفى معنوية المتغير المذكور من التأثير في رفع معدلات نمو ناتج المحصولين قيد الدرس، بينما ظهرت معنوية هذا المتغير في محصول الرز وبإشارة موجبة لمعلمته والتي تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية، وذلك بسبب أهمية القروض الزراعية بوصفها عنصراً أساسياً في دعم التنمية الزراعية وزيادة موجودات وإيرادات المزرعة ودورها في رفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية وتقليل حالات المخاطرة واللايقين التي تكتنف الإنتاج الزراعي، وتكون أهمية هذا المتغير مضاعفة لدى مزارعي الرز في العراق لاسيما وان الرز العراقي يضاها في نوعيته الرز المنتج في معظم بلدان العالم، فضلاً عن ندرة رأس المال ومصادر التمويل النقدية لمزارعي الرز في العراق في ظل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج هذا المحصول الأمر الذي يبرر العلاقة الطردية بين هذا المتغير والمتغير المعتمد (بحي، 1993). وأوضحت النتائج أيضاً عدم ظهور معنوية متغير العجز في الميزان التجاري الزراعي (X6) لمحصولي القمح والرز، لان حالة العجز في الميزان التجاري الزراعي تعني بشكل عام إن حجم الاستيرادات الزراعية فاقت بكثير حجم الصادرات الزراعية أي أن الميزان التجاري الزراعي سالب خلال سنوات الدراسة وهذا يعكس المستوى المتدني لقدرات القطاع الزراعي العراقي على مواجهة متطلبات السوق الداخلية من محصولي القمح والرز، بينما ظهرت معنوية هذا المتغير في محصول الشعير وبإشارة سالبة لمعلمته والتي تتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية، والسبب في ذلك يعود إلى أن حالة العجز تأثر سلبياً وبالتأكيد على إنتاج هذا المحصول نتيجة زيادة الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي، وبينت النتائج معنوية متغير السعر المحلي للسنة السابقة (X7) لمحصول القمح والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير لا تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية، بسبب أن السعر المحلي المقدم للمزارعين من قبل الدولة لم يكن مجزياً ومحفزاً من اجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، بالإضافة إلى انفتاح السوق العراقية بعد عام (2003) واعتماد الدولة على الاستيراد بشكل كبير هذا كله أدى إلى انخفاض الكميات المنتجة من هذا المحصول، بينما لم تظهر معنوية هذا المتغير في محصولي الشعير والرز، لان السعر المحلي للسنة السابقة لم يكن مجزياً مقارنة بالأسعار العالمية وأسعار دول الجوار لهذين المحصولين. وبينت النتائج عدم ظهور معنوية متغير السعر العالمي (X8) لجميع المحاصيل قيد الدراسة (القمح، الشعير، الرز)، بسبب الظروف التي مر بها العراق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من حروب وحصار اقتصادي ظالم أدت في مجملها إلى عدم مواكبة القطاع الزراعي العراقي وتخلفه عن التطورات التي جرت في العالم وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي.

واستنتجت الدراسة بأن الأسعار والسياسة السعرية الزراعية من أكثر المواضيع الاقتصادية أهمية كونها أداة تسهم في تحفيز الإنتاج الزراعي في العراق من خلال تأثيرها في عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتبين لنا أن المساحة المزروعة بمحصولي القمح والرز ذات تأثير ايجابي على الإنتاج الزراعي، والسبب في ذلك هو أن الحكومة العراقية قامت بتشجيع المزارعين عن طريق منحهم القروض الزراعية وكذلك دعمهم بالمستلزمات الإنتاج المختلفة وخاصة في فترة الحصار الاقتصادي الظالم في فترة التسعينات من اجل تلبية الطلب المحلي على هذين المحصولين الاستراتيجيين، ولقد اتضح أن سياسة الدعم (معامل الحماية الاسمي) كانت ذات تأثير ايجابي على إنتاج كل من محصولي القمح والشعير، بسبب كون سياسة الدعم (معامل الحماية الاسمي) تدل على أن الحماية كانت موجبة لصالح المنتج الزراعي طيلة مدة الدراسة، كما اتضح أن استخدام التقنية الميكانيكية له تأثير ايجابي على زيادة الإنتاج الزراعي من محصولي القمح والرز، وهذا يعود إلى أن استخدام التقنية الميكانيكية في عملية الإنتاج الزراعي تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في وحدة المساحة وتنفيذ الخطط الزراعية المطلوبة في الأوقات المناسبة وبكفاءة عالية، ولقد تبين أن استعمال التقنية الكيميائية ذات تأثير ايجابي في زيادة إنتاج محصولي القمح والشعير، والسبب في ذلك هو أن استعمال الأسمدة والمبيدات (التقنية الكيميائية) يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي الغلة المحصولية لهذين المحصولين عن طريق الدعم الذي تقدمه الحكومة لمدخلات الإنتاج الزراعي والمنح المالية المقدمة للمزارعين والإعانات التشجيعية للمصدرين، أم بالنسبة لمحصول الرز فقد ظهر تأثير التقنية الكيميائية سلبياً على الإنتاج الزراعي لهذا المحصول، وهذا بسبب عدم ملائمة كميات الأسمدة والمبيدات (التقنية الكيميائية) المستعملة في زراعة هذا المحصول مع حجم الرقعة المحصولية، ولقد اتضح أن حجم القروض الزراعية لم يظهر تأثيره على الإنتاج الزراعي لمحصولي القمح

والشعير وذلك بسبب استخدام المزارعين لمبالغ القروض الزراعية في مجالات غير زراعية الأمر الذي أخفى معنوية المتغير المذكور من التأثير في رفع معدلات نمو ناتج المحصولين المذكورين آنفاً، أما بالنسبة لمحصول الرز فأن حجم القروض الزراعية كان ذا تأثير ايجابي وذلك لما للقروض الزراعية من أهمية بوصفها عنصراً أساسياً في دعم التنمية الزراعية وزيادة موجودات وإيرادات المزرعة، كما تبين أن العجز في الميزان التجاري الزراعي كان له تأثير سلبي على إنتاج محصولي الشعير والرز، والسبب في ذلك يعود إلى أن حالة العجز تأثر سلباً وبالتأكيد على إنتاج هذين المحصولين نتيجة زيادة الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي، أما بالنسبة لمحصول القمح فقد اختفى تأثير (العجز في الميزان التجاري الزراعي) على إنتاج هذا المحصول، والسبب هو أن حالة العجز في الميزان التجاري الزراعي تعني بشكل عام أن حجم الاستيرادات الزراعية فاقت بكثير حجم الصادرات الزراعية أي أن الميزان التجاري الزراعي سالب خلال سنوات الدراسة، كما اتضح أن السعر المحلي للسنة السابقة كان تأثيره سلباً على إنتاج محصول القمح، بسبب أن السعر المحلي المقدم للمزارعين من قبل الدولة لم يكن مجزياً ومحفزاً من أجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، أما بالنسبة لمحصولي الشعير والرز فلم يظهر تأثير هذا المتغير على إنتاجهما بسبب أن السعر المحلي للسنة السابقة لم يكن مجزياً مقارنة بالأسعار العالمية، وتبين أن السعر العالمي للمحاصيل قيد الدرس (القمح، الشعير، الرز) لم يظهر تأثيره على الإنتاج الزراعي للمحاصيل المذكورة آنفاً، وهذا بسبب الظروف التي مر بها العراق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من حروب وحصار اقتصادي ظالم.

وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة السعرية الزراعية والسياسات الأخرى المؤثرة في الإنتاج الزراعي ومنها (الضرائب والائتمان الزراعي والإعانات المالية والقروض الزراعية وتنظيم السوق)، والتوسع بالمساحات المزروعة من محصولي القمح والرز لزيادة الكميات المنتجة من هذين المحصولين الاستراتيجيين وذلك من أجل تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي من كلا المحصولين، والتوسع في الدعم المقدم من قبل الدولة وذلك لما للدعم الحكومي من دور كبير في تشجيع المزارعين وتحفيزهم من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، كذلك التوسع في استخدام التكنولوجيا الميكانيكية بسبب دورها الإيجابي المهم، وزيادة الكميات المستعملة من التكنولوجيا الكيميائية (الأسمدة والمبيدات) لما لها من دور ايجابي مهم في زيادة الإنتاج الزراعي للمحاصيل المدروسة، مع ضرورة قيام المصرف الزراعي بالاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع الإنتاجية الزراعية وعلى ضوءها تحدد مبالغ القروض الزراعية والتأكد من أن تلك القروض تستخدم في مجالها الزراعي الصحيح، وضرورة الاتجاه إلى تقليل الاستيرادات الزراعية من خلال دعم المنتجات المحلية مع ضرورة تسعير محاصيل الحبوب بما لا يقل عن كلفة الاستيراد من الخارج، وضرورة أن نعمل دور دوائر الإرشاد الزراعي لوزارة الزراعة في المناطق التي تشتهر في زراعة المحاصيل المدروسة بغية زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي من هذه المحاصيل.

## THE EFFECT OF THE AGRICULTURAL PRICE POLICIES ON THE AGRICULTURAL PRODUCTION IN IRAQ WITH EMPHASIS ON THE STRATEGIC CROPS (WHEAT, BARLEY AND RICE) FOR THE PERIOD (1985-2008)

Abbas Hamoudi Al-Battah

Ahmed Jameel Ibrahim

Agricultural Economy Dept., College of Agriculture and Forestry, Mosul University. Iraq

E-mail: [abbas\\_albattah@yahoo.com](mailto:abbas_albattah@yahoo.com)

### ABSTRACT

Price policy is considered one of the important policies carried out by the state in order to increase and improve the agricultural production from one hand and provide food for all individuals of the community in encouraging prices for the producers and suitable for the consumers with low income from the other hand. It also contributes in providing the necessary capital for the economic development operation, The research aims at recognizing the range of the agricultural price policy effect of the strategic

agricultural crops in expanding and deflating their local production in order to take benefit from the value of the economic variables and their effective ranges in designing the agricultural price policy suitable for the Iraqi agriculture, We have chosen a number of agricultural crops whose prices have a great importance for they are considered of the important strategic crops in achieving food security of the country. Those crops have been represented by wheat, barley and rice. The study has depended on the concepts of the economic theory and the previous studies in determining the variable effective on the agricultural production model for the abovementioned crops that involve a number of independent variables. We have used data obtained from those variables for a period (24) years for analysis. In order to get best results, we have applied a standard model with different formulas (double linear and logarithmic and the semi logarithmic). In order to collect data, the research depends on several resources.

Keywords: price policy, agricultural production, strategic agricultural crops, wheat, barley and rice.

Received: 18/10/2011, Accepted: 12/11/2012.

### المصادر

- إبراهيم موسى الورد (1994). " قياس فاعلية تحديد أسعار بعض المحاصيل الزراعية للمدة (1970-1991) "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (2): 22-34
- النجفي، سالم توفيق (1987). " التنمية الاقتصادية الزراعية"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.
- الساعور، لوره باسم بشير (2005). "دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في تقلبات أسعار محصول القمح في السوق العالمية للمدة (1970-2002)"، رسالة ماجستير – جامعة الموصل – كلية الزراعة والغابات – الاقتصاد الزراعي.
- السيفوي، وليد إسماعيل (1988). " المدخل إلى الاقتصاد القياسي"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- الطحان، ياسين هاشم (1991). " اقتصاديات وإدارة المكائن والآلات الزراعية"، دار الحكمة للطباعة والنشر، شارع ابن الأثير، الموصل، العراق.
- عاصم، سعد عبد الله مصطفى و محمد عبد الكريم منهل العقيدي و صادق جمعة الشيخ (2004). " المستلزمات الزراعية في العراق رؤية مستقبلية للتجهيزات الزراعية بين الواقع والطموح"، وزارة الزراعة، بغداد. مجهول (1995). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
- مجهول (2000)، البنك المركزي العراقي، ميزان المدفوعات، إحصاءات رسمية عن معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي.
- مجهول (2000-2008). المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
- مجهول (2000-2008). نشرة إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
- محبوب، عادل عبد الغني (1982). " الاقتصاد القياسي"، مديرية دار الكتب لطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- الواسطي، رجاء طعمه (2003). " تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب الأساسية في العراق للمدة (1970-2000) "، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات، جامعة بغداد، بغداد.

يحيى، و داد يونس (1993). " إستراتيجية التمويل الزراعي في ضوء تقويم دور المصرف الزراعي التعاوني العراقي (1970-1990) " كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، 178-171:(38)15.

Chiang, Alpha (1984). Fundamented Methods Of Mathematical Economic, Third Edition, MC Graw-Hill, Singapore.